الخطوط التوجيهية المتعلقة بالحكم في شأن تكافؤ التدابير الصحية المتصلة بنظم تفتيش الأغذية والمصادقة عليها [1]

CAC/GL 53-2003

القسم 1- المقدمة

1. في أغلب الحالات، تستخدم كل من البلدان المصدرة والمستوردة نظم تفتيش ومصادقة مختلفة. وتشمل أسباب مثل هذه الاختلافات: الاختلافات في طبيعة تفشي أخطار معينة قد تمس من سلامة الغذاء، والخيارات القطرية المتعلقة بإدارة المخاطر المحدقة بسلامة الغذاء والاختلافات في التطور التاريخي لنظم الرقابة الغذائية.
2. في مثل هذه الظروف، وبغية تيسير التجارة مع حماية صحة المستهلكين، يجوز لبلد مصدر وبلد مستورد العمل سويا للنظر في مدى فاعلية التدابير الصحية التي يعتمدها البلد المصدر من حيث قدرتها على تحقيق مستوى الحماية الصحية في البلد المستورد، بما يتماشى ومبدأ التكافؤ الوارد في اتفاقية منظمة التجارة العالمية المتعلقة بتطبيق تدابير الصحة والصحة النباتية [2].
3. يعود تطبيق مبدأ التكافؤ بالفائدة المشتركة على كل من البلدان المصدرة والمستوردة. في حين يحمي صحة المستهلك، يعمل على تيسير التجارة وتقليص تكاليف التراتيب بالنسبة للحكومات والقطاع الصناعي والمنتجين والمستهلكين من خلال السماح للبلد المصدر بتطبيق الوسيلة الأكثر ملائمة لظروفه بغية تحقيق مستوى الحماية المناسب للبلد المستورد [3].
4. ينبغي على البلدان المستوردة تلافي تطبيق تدابير غير ضرورية إذا سبق وأن قام بها البلد المصدر. وقد يقدر البلد المستورد على التخفيض من وتيرة تدابير التحقق ومداها عقب إصدار حكم تكافؤ التدابير المعتمدة في البلد المصدر.

القسم 2- النطاق

1 ينبغي دراسة هذه الخطوط التوجيهية بالتوازي مع النصوص الأخرى للدستور الغذائي التي تتناول نفس الموضوع والتي تشمل خصوصا الخطوط التوجيهية لبلورة اتفاقات تكافؤ متعلقة بنظم الرقابة على الصادرات والواردات الغذائية ومنحها شهادات المصادقة CAC/GL 34-1999.

2 بالتماشي مع تعريف *التكافؤ* الوارد في القسم 3، ينبغي التفريق بين التدابير *المتكافئة* (بمعنى تدابير مختلفة عما يعتمده البلد المستورد وعلى الرغم من ذلك تنجح في تحقيق مستوى الحماية المناسب في البلد المستورد) والتدابير المطابقة للتدابير التي يعتمدها البلد المستورد.

3 قد تعوض منافع البلد المصدر المتأتية من تطبيق مبدأ التكافؤ أو تُلغى في حال استخدام طلب معرفة مدى التكافؤ، بحد ذاته، باعتباره مبررا لتعطيل سير التجارة القائمة. يُعد هذا التصرف، إذا ما قام به البلد المستورد، مناقضا لمبادئ التجارة العالمية.

تم اعتمادها سنة 2003 وتم اعتماد الملحق سنة 2008

5. توفر الوثيقة الحالية خطوطا توجيهية حول الحكم بشأن تكافؤ التدابير الصحية المتصلة بنظم تفتيش الغذاء ومنح شهادات المصادقة. بغرض تحديد التكافؤ، يمكن تصنيف هذه التدابير عموما ضمن البنية الأساسية، وضمن تصميم البرنامج وتنفيذه ورصده، و/أو ضمن المتطلبات الخاصة (ينبغي الرجوع إلى الفقرة 13).

القسم 3- التعريفات

6. تم استقاء التعريفات المقدمة في الوثيقة الحالية من تلك الموجودة في هيئة الدستور الغذائي واتفاقية منظمة التجارة العالمية المتعلقة بتطبيق تدابير الصحة والصحة النباتية، ومتوافقة معها.

التدبير الصحي: هو أي تدبير معمول به، يهدف إلى حماية حياة الإنسان أو صحته، ضمن حدود البلد، من المخاطر المتأتية من المواد المضافة والملوثات أو السموم أو الكائنات المسببة للأمراض الموجودة في الغذاء أو في المواد الغذائية أو الأعلاف، أو من المخاطر الناجمة عن الأمراض المنقولة عن طريق الأغذية الحيوانية أو النباتية أو المنتجات من هذا القبيل أو من المخاطر الناجمة عن أي أخطار أخرى في الأغذية .

ملاحظة: تضم التدابير الصحية جميع القوانين والمراسيم والتراتيب والمتطلبات والإجراءات ذات الصلة، بما في ذلك معايير المنتج النهائي، وطرق التصنيع والإنتاج، والاختبار والتفتيش وإجراءات المصادقة والموافقة، والأحكام الخاصة بالطرق الإحصائية ذات الصلة، وإجراءات أخذ العينات وطرق تقييم المخاطر، ومتطلبات التعبئة والتوسيم المتصلة مباشرة بسلامة الغذاء.

الخطر: هو عامل بيولوجي أو كيميائي أو مادي في الأغذية، أو في حالة معينة من الغذاء، يمكن أن يتسبب في تأثيرات سلبية على الصحة[4].

المخاطر:هي احتمالات التأثيرات السلبية على الصحة وحدة تلك التأثيرات كنتيجة لخطر (أخطار) في الأغذية [4].

تقييم المخاطر: هي العملية المستندة إلى أسس علمية والتي تضم الخطوات التالية: 1) تحديد الخطر 2) تحديد خاصيات الخطر 3) تقييم التعرض للمخاطر 4) تحديد خاصيات المخاطر[4].

المستوى الملائم من الحماية الصحية: هو مستوى الحماية الذي يعتبر مناسبا في البلد الذي يضع تدبيرا صحيا لحماية حياة الإنسان أو صحته الذي يعيش ضمن حدوده. (يُشار إلى هذا المفهوم أيضا باستخدام "مستوى المخاطر المقبول").

تكافؤ التدابير الصحية[5]: التكافؤ هو الحالة التي تحقق فيها التدابير الصحية المطبقة في البلد المصدر، رغم اختلافها عن تلك المعتمدة في البلد المستورد، المستوى الملائم من الحماية الصحية في البلد المستورد، كما يبرهنه البلد المصدر.

[4] هيئة الدستور الغذائي: دليل الإجراءات.

القسم 4- المبادئ العامة لتحديد التكافؤ

7. ينبغي أن يرتكز تحديد تكافؤ التدابير الصحية المتصلة بنظم التفتيش ومنح شهادات المصادقة، على تطبيق المبادئ التالية:

أ. يحق للبلد المستورد أن يحدد مستوى الحماية الصحية الذي يقدّر بأنه ملائم فيما يتعلق بحماية حياة الإنسان وصحته [6]. يمكن التعبير عن المستوى الملائم من الحماية الصحية باستخدام شروط كمية أو نوعية.

ب. ينبغي أن تحقّق التدابير الصحية [7] المعتمدة في البلد المستورد، على مستوى العملي، المستوى الملائم من الحماية الصحية الذي يطلبه البلد المستورد وأن تُطبق بما يتوافق مع المادة 2.3 من الاتفاقية المتعلقة بتطبيق تدابير الصحة والصحة النباتية [8].

ج. ينبغي أن يقوم البلد المستورد بوصف كيفية تحقيق تدابيره الصحية للمستوى الملائم من الحماية الصحية.

د. ينبغي على البلد المستورد أن يعترف بأن التدابير الصحية المختلفة عن تلك التي يتبعها قد تكون قادرة على الوصول إلى المستوى الملائم من الحماية الصحية، ويمكن بالتالي اعتبارها متكافئة.

ه. يجب أن تكون تدابير الحماية الصحية التي يقترحها البلد المصدر باعتبارها تدابير متكافئة، قادرة على تحقيق المستوى الملائم من الحماية الصحية في البلد المستورد.

و. ينبغي على البلد المستورد، بطلب من البلد المصدر، أن يسرع في الدخول في مشاورات بهدف تحديد تكافؤ التدابير الصحية المعينة خلال فترة زمنية معقولة [9].

ز. يقع على عاتق البلد المصدر الإثبات الموضوعي بأن تدابيره المتعلقة بالحماية الصحية قادرة على تحقيق المستوى الملائم من الحماية الصحية في البلد المستورد.

ح. ينبغي أن تتم عملية مقارنة التدابير الصحية للبلدان في كنف الموضوعية.

---

[5] تعريف التكافؤ في الوثيقة CAC/GL 26-1997 هو "قدرة نظم الرقابة ومنح شهادات المصادقة المختلفة على تحقيق نفس الهدف.".

[6] تقوم الاتفاقية المتعلقة بتطبيق تدابير الصحة وصحة النباتية بتحديد حقوق وواجبات الأعضاء في منظمة التجارة العالمية فيما يتعلق بتحديد مستوى الحماية الصحية الملائم.

[7] عندما تقع الإشارة إلى عبارة "تدبير" في صيغة المفرد ضمن الخطوط التوجيهية الحالية، يمكن اعتبارها أيضا إشارة إلى صيغة الجمع " تدابير" أو إلى عبارة "جملة من التدابير" بحسب الوضعية.

[8] يمكن أن تحقق تدابير التكافؤ المستوى الملائم من الحماية في البلد المستورد أو يمكن أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور، عبر جمعها مع غيرها من الإجراءات. أي إشارة إلى الاحتمال الأول واردة في ما تبقي من أقسام الخطوط التوجيهية الحالية، تشمل الإحتمال الثاني.

[9] الخطوط التوجيهية المتعلقة بتصميم وتطبيق وتقييم واعتماد نظم تفتيش الصادرات والواردات الغذائية ومنحها شهادات المصادقة CAC/GL 26-1997

ط. في حال اعتماد تقييم المخاطر في عملية إثبات التكافؤ، ينبغي على البلدان بذل الجهود لتحقيق اتساق التقنيات المطبقة، بالاعتماد على مناهج مقبولة دوليا، إن وجدت، مع أخذ نصوص الدستور الغذائي ذات الصلة بعين الاعتبار.

ي. ينبغي على البلد المستورد أن يأخذ في الحسبان أي معارف وخبرات سابقة فيما يتعلق بنظم التفتيش ومنح شهادات المصادقة الخاصة بالبلد المصدر بغية تحديد التكافؤ بأكبر قدر ممكن من الفاعلية والسرعة.

ك. ينبغي على البلد المصدر أن يفسح المجال للتمكين من فحص وتقييم نظم التفتيش ومنح شهادات المصادقة المعنية بعملية تحديد التكافؤ، نزولا عند طلب سلطات الرقابة على الغذاء في البلد المستورد.

ل. ينبغي أن تأخذ جميع عمليات الحكم على التكافؤ في عين الاعتبار وسائل الحفاظ على هذا التكافؤ.

م. ينبغي على البلدان أن تعمل على ضمان الشفافية في كل من عمليات إثبات التكافؤ والحكم عليه، بعد التشاور مع كل الأطراف المعنية في حدود الممكن والمعقول. وينبغي على البلدان المصدرة والمستوردة أن تتعاون في إتباع إجراءات تحديد التكافؤ.

ن. ينبغي على البلد المستورد أن يتعامل بشكل إيجابي مع أي طلب يقدمه بلد نام مصدر للحصول على المساعدة الفنية المناسبة، التي قد تسهم في تيسير عملية تحديد التكافؤ وإتمامها بنجاح.

القسم 5- سياق تحديد التكافؤ

8. بهدف تيسير الحكم في شأن التكافؤ بين البلدان، ودعم عمليات تنسيق المواصفات المتعلقة بسلامة الغذاء بين البلدان، ينبغي أن تستند تدابير الحماية الصحية الخاصة بالبلدان الأعضاء في هيئة الدستور الغذائي على مواصفات الدستور الغذائي والنصوص ذات الصلة[10].

9. يمكن السعي إلى تحديد تكافؤ أي من التدابير الصحية أو جملة من التدابير الخاصة بمنتج غذائي أو بمجموعة من المنتجات الغذائية. ويتعين أن تلبي التدابير الصحية ذات الصلة التي تؤلف معا نظام الرقابة في البلد المصدر والتي لا تخضع إلى عملية تحديد التكافؤ، متطلبات البلد المستورد.

10. يتحدد مدى التكافؤ بما يملكه البلد المستورد من خبرات سابقة ومعرفة بتدابير الرقابة على الغذاء الخاصة بالبلد المصدر وثقته فيها.

[10] ينص الفصل 3 من اتفاقية منظمة التجارة العالمية المتعلقة بتطبيق تدابير الصحة وصحة النباتية، من ضمن ما تنص عليه، أنه يجوز لأعضاء المنظمة اعتماد أو الإبقاء على التدابير الصحية التي ينتج عنها مستوى من الحماية الصحية يتجاوز ما يمكن تحقيقه باعتماد مواصفات الدستور الغذائي، إذا ما توفرت الإثباتات العلمية، أو نتيجة لمستوى حماية صحية يختاره بلد عضو. يجب أن تستند هذه التدابير إلى تقييم ملائم للأخطار بما يتناسب مع الظروف.

11. إذا كان للبلد المستورد خبرة سابقة ومعرفة وثقة في تدابير الرقابة المتصلة بتلك الخاضعة لتقييم تكافئها، وفي حال اتفاق البلدين على أنه تم استيفاء جميع متطلبات الاستيراد، على سبيل المثال عند وجود خبرة تجارية، يجوز تحديد تكافؤ التدابير الصحية دون مزيد النظر في التدابير الأخرى التي تؤلف معا نظام الرقابة على الغذاء.

12. إذا لم يكن للبلد المستورد خبرة سابقة أو معرفة أو ثقة في تدابير الرقابة الغذائية المتصلة بتلك الخاضعة للتقييم لتحديد تكافئها، ولم تتفق البلدان على أنه تم استيفاء جميع متطلبات الاستيراد، على سبيل المثال، في حال تم اقتراح المتاجرة بمنتج غذائي أو بمجموعة من المنتجات الغذائية للمرة الأولى، في هذه الحالة يتطلب تحديد تكافؤ التدابير الصحية مزيدا من النظر في التدابير الأخرى التي تشكل معا نظام الرقابة على الغذاء.

13. بهدف تحديد التكافؤ، يمكن تصنيف التدابير الصحية المتصلة بنظام التفتيش ومنح شهادات المصادقة بصفة عامة ضمن الفئات التالية:

أ. البنية الأساسية، بما في ذلك الأساس التشريعي (قانون الأغذية والقوانين التنفيذية على سبيل المثال) والنظم الإدارية (تنظيم السلطات القطرية والإقليمية، النظم التنفيذية على سبيل المثال)،

ب. تصميم البرنامج ووضعه وتنفيذه ورصده: بما في ذلك توثيق النظم ورصدها وأداؤها، ومعايير اتخاذ القرار والإجراءات وقدرة المختبرات والبنية الأساسية للنقل والأحكام الخاصة بمنح شهادات المصادقة والتدقيق، و/أو

ج. المتطلبات الخاصة، بما في ذلك المتطلبات المطبقة على المرافق المنفردة (تصميم المباني على سبيل المثال) والمعدات (تصميم الآلات التي تلامس الأغذية على سبيل المثال) والتجهيز (خطط تحليل المخاطر ونقاط الرقابة الحرجة على سبيل المثال) والإجراءات (التفتيش ما قبل الذبح وما بعده) والإختبارات (الإختبارات المخبرية المتعلقة بالأخطار المكروبيولوجية والكيميائية على سبيل المثال) وطرق أخذ العينات والتفتيش.

14. يرجح أن يسهم التصنيف بهذه الطريقة في تيسير الوصول إلي اتفاق بين البلدان حول أساس مقارنة التدابير الصحية الخاضعة إلى عملية التكافؤ (يرجى الاطلاع على القسم 6). علاوة على ذلك، يمكن أن يساعد إدراج التدابير ضمن صنف معين، البلدان على تبسيط مدى تحديد التكافؤ المتعلق بتدابير صحية أخرى التي تشكل معا نظام الرقابة على الغذاء.

القسم 6– الأساس الموضوعي للمقارنة

15. بما أن أهداف التدابير الصحية التي تطبقها البلدان المستوردة هو تحقيق المستوى الملائم من الحماية الصحية، يجوز للبلد المصدر إثبات تحقيق المستوى الملائم من الحماية الصحية للبلد المستورد من خلال إثبات أن التدابير التي يقترحها باعتبارها تدابير مكافئة تحدث نفس التأثير فيما يتعلق بتحقيق المستوى الملائم من الحماية الصحية للبلد المستورد، باعتبارها مماثلة للتدابير التي يعتمدها هذا البلد باستخدام أساس موضوعي للمقارنة.

16. ينبغي على البلد المستورد أن يحدد بناء على طلب البلد المصدر، وبأدق ما يمكن، أساسا موضوعيا لمقارنة التدابير الصحية التي يقترحها البلد المصدر وتدابيره الخاصة [11]. يساعد الحوار بين البلد المصدر والمستورد على التوصل إلى تفاهم، ومن المستحسن، إلى اتفاق حول الأساس الموضوعي للمقارنة. وتشمل المعلومات الداعمة التي يقدمها البلد المستورد التالي:

أ. السبب / الغرض من التدابير الصحية، بما في ذلك تحديد المخاطر المعينة التي سيعالجها التدبير المذكور،

ب. العلاقة التي تربط التدبير الصحي بالمستوى الملائم من الحماية الصحية، بمعنى كيف يحقق التدبير الصحي المستوى الملائم من الحماية الصحية،

ج. بيان مستوى الرقابة على الخطر في الغذاء الذي يتحقق بإتباع التدبير الصحي، حيثما أمكن ذلك،

د. الأسس العلمية للتدبير الصحي الذي يتم النظر في شأنه، بما في ذلك تقييم المخاطر إذا اقتضى الأمر ذلك،

ه. أي من المعلومات الإضافية التي يمكن أن تساعد البلد المصدر على تقديم إثبات موضوعي على التكافؤ.

القسم 7- إجراء تحديد التكافؤ

17. ينبغي على البلد المستورد أن يتيح للبلد المصدر، عند طلبه، تفاصيل تخص تدابيره الصحية. يتعين على البلد المصدر أن يقوم بمراجعة جميع التدابير الصحية المطبقة في البلد المستورد الخاصة بالغذاء المعني. وأن يحدد التدابير التي سيتقيد بها وتلك التي سيسعى لتحديد تكافئها. وينبغي على البلدان المصدر والمستورد، بعد ذلك، إستخدام عملية متفق عليها بغية تبادل المعلومات ذات الصلة لتسهيل تحديد التكافؤ. وينبغي أن تقتصر هذه المعلومات على ما هو ضروري لتحقيق هذا الغرض.

18. يتم تسهيل عملية تحديد التكافؤ بإتباع البلدان المصدرة والمستوردة سلسلة من الخطوات، مماثلة للمذكورة أسفله والمبينة في الرسم البياني 1. وينبغي على الأطراف المعنية العمل بهذه الخطوات في كنف التعاون بهدف الوصول إلى اتفاق:

أ. يحدد البلد المصدر تدبير البلد المستورد الذي يرغب في إتباع ما يخالفه ويطلب السبب/الغاية منه.

ب. يقدم البلد المستورد السبب/الغرض من التدبير المحدد مع تقديم معلومات أخرى ذات صلة طبقا ما ورد في القسم 6.

[11] من المرجح أن يكون الأساس الموضوعي لمقارنة التدابير الصحية المصنفة ضمن فئة " البنية الأساسية" ذو طبيعة نوعية، قدرة التشريعات المتعلقة بالرقابة على الغذاء على تحقيق الأهداف الصحية العامة على سبيل المثال. يرجح أن يكون الأساس الموضوعي لمقارنة التدابير الصحية المنتمي إلى فئة "متطلبات خاصة " ذو طبيعة كمية، مقارنة بمستويات الرقابة على الأخطار الذي يتحقق بإتباع التدابير على سبيل المثال. من المرجح أن يحتوى الأساس الموضوعي للمقارنة المنتمي إلى فئة "برنامج" على توليفة من العناصر ذات الطبيعة الكمية والنوعية، الإستعمال الصائب للمبادئ، وتحديد الحدود الحرجة الملائمة ضمن نظم الرقابة على الأغذية في سياق تحليل المخاطر ونقاط الرقابة الحرجة على سبيل المثال.

ج. ينبغي على البلد المستورد، طبقا لما ورد في القسم 6، أن يحدد بأكبر قدر ممكن من الدقة أساسا موضوعيا للمقارنة بين التدابير التي يقترحها البلد المصدر والتدابير الخاصة به. وبمبادرة من البلد المصدر، ينبغي أن تدخل البلدان المصدرة والمستوردة في حوار حول الأساس الموضوعي للمقارنة بهدف الوصول إلى توافق.

د. يُعد البلد المصدر اقتراحا يستند إلى تقييم المخاطر أو إلى منهجيات أخرى ذات صلة بالموضوع، حسب الاقتضاء، لإثبات أن استخدام التدابير الصحية المختلفة من شأنها تحقيق المستوى الملائم من الحماية الصحية في البلد المستورد ويعرض الاقتراح المذكور على البلد المستورد.

ه. يقوم البلد المستورد بمراجعة الاقتراح ويستخدمه، إذا كان ملائما، لتحديد ما إذا كان التدبير الذي يتبعه البلد المصدر قادر على الوصول إلى المستوى الملائم من الحماية الصحية في البلد المستورد.

و. إذا كان لدى البلد المستورد أي مآخذ متعلقة بالمقترح في الصيغة التي قُدّم عليها، يجب إبلاغ البلد المصدر عنها في أقرب فرصة كما ينبغي تفسير أسباب هذه المخاوف. وينبغي على البلد المستورد أن يقترح كيفية التعاطي معها إذا أمكن ذلك.

ز. ينبغي على البلد المصدر الرد على مثل هذه المخاوف عبر تقديم مزيد من المعلومات أو تعديل اقتراحه أو اتخاذ إجراءات أخرى حسب الاقتضاء.

ح. يقوم البلد المستورد بإبلاغ البلد المصدر بالحكم الذي وصل إليه في غضون فترة زمنية معقولة مع تقديم أسباب لقراره في حال اتخاذ قرار يفيد بعدم تكافؤ التدبير الصحي، بمعنى أنه لا يحقق المستوى المناسب من الحماية الصحية في البلد المستورد.

ط. ينبغي محاولة حل أي اختلاف في وجهات النظر حول القرار الذي تم اتخاذه بشأن الاقتراح، سواء كان مقترحا مؤقتا أو نهائيا.

القسم 8- الحكم

19. ينبغي أن يستند حكم التكافؤ الذي توصل إليه البلد المستورد إلى عملية تحليل شفافة وموضوعية ومتناسقة وأن تقوم على التشاور مع جميع الأطراف المعنية في حدود المعقول والمستطاع.

20. ينبغي أن يأخذ الحكم في شأن تكافؤ التدابير الصحية في الحسبان :

أ. الخبرة والمعرفة والثقة في نظم التفتيش ومنح شهادات المصادقة على الأغذية المعتمدة في البلد المصدر (أنظر القسم 5)،

ب. المعلومات الداعمة التي قدمها البلد المصدر،

ج. تحليل قوة الصلة التي تجمع بين التدابير الصحية الخاصة المعتمدة في البلد المصدر وتحقيق المستوى الملائم من الحماية الصحية في البلد المستورد كما يبرز في الأساس الموضوعي للمقارنة (أنظر القسم 6)،

د. التعبير عن المعايير بصفة كمية في حدود الإمكان،

ه. ملائمة الأوصاف النوعية في حال عدم وصف مستوى الرقابة على الأخطار في الغذاء بصيغة كمية،

و. النظر في تباين البيانات النوعية وغيرها من مصادر الاشتباه في البيانات،

ز. النظر في جميع النتائج المتوقعة على الصحة الإنسانية الناجمة عن التدابير الصحية التي حددها البلد المصدر،

ح. نصوص الدستور الغذائي ذات الصلة بمسائل سلامة الغذاء التي يقع النظر فيها.

21. بعد إصدار حكم في خصوص التكافؤ، يقوم كل من البلد المصدر والمستورد على الفور بإعلام بعضهما البعض بالتغيرات المهمة في برامج المساندة والبنية الأساسية لديهما والتي من الممكن أن تؤثر على العملية الأصلية لتحديد التكافؤ.

الرسم البياني رقم 1 : الرسم البياني المبسط الخاص بتحديد التكافؤ (بالإمكان تكرار كل خطوة)

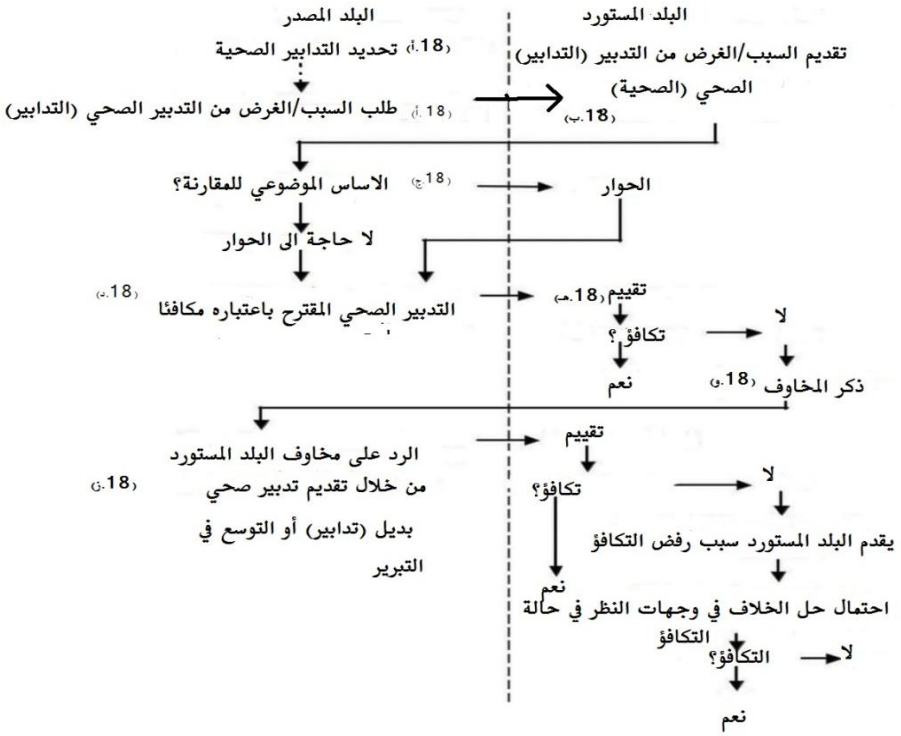

المرفق

توجيهات إضافية لمساعدة البلدان المصدرة والمستوردة على الخضوع إلى عملية تحديد تكافؤ التدابير الصحية

1. يرتبط هذا المرفق بتحديد تكافؤ التدابير الصحية المرتبطة بنظام تفتيش الغذاء ومنحه شهادات المصادقة ويوضح بعض جوانب الخطوط التوجيهية المتعلقة بالحكم في شأن تكافؤ التدابير الصحية المتصلة بتفتيش الأغذية ومنحها شهادات المصادقة (تم الإشارة إلى الوثيقة CAC/GL 53-2003 أسفله بعبارة "الخطوط التوجيهية").

الإعتبارات الأولية المتعلقة بالخضوع إلى عملية تحديد التكافؤ

2. هنالك عدة ظروف تحثّ بلدا مصدرا على السعي إلى تحديد التكافؤ مع البلد المستورد. قد يكون من الضروري الأخذ بعين الاعتبار كل الظروف على حدا، ومن المحتمل أن تختلف الحالات من السعي إلى تحقيق التكافؤ لمجموعة من التدابير الصحية التي تشكل معا نظام رقابة على الغذاء يتصل بنوع معيّن من الغذاء أو بمجموعة من الأغذية (منتجات الألبان على سبيل مثال) إلى السعي إلى تحقيق التكافؤ لتدبير صحي (الطريقة التحليلية على سبيل مثال).

3. ويمكن أن تتضمن العوامل التي قد تسهل تحديد تكافؤ التدابير الصحية ما يلي:

أ. خبرة ومعرفة وثقة البلد المستورد في نظام الرقابة على الغذاء في البلد المصدر (أنظر الفقرات 9 إلى 14 أسفله)،
ب. المعاملات السابقة في مجال تجارة الغذاء بين البلدان المصدرة والمستوردة،
ج. مستوى امتثال المنتجات الغذائية للبلد المصدر لمتطلبات البلد المستورد،
د. مستوى التعاون القائم بين السلطات المختصة في مجال سلامة الغذاء في كل من البلدان المصدرة والمستوردة،
ه. مدى تشابه نظم مراقبة الأغذية في البلدان المصدرة والمستوردة (على سبيل المثال، تشابه القوانين والتراتيب المتعلقة بالغذاء، وقدرات الموظفين المختصين والمخابر، وتشابه برامج التفتيش والرصد)،
و. أن تكون مستعدة جيدا لإجراء عملية تحديد التكافؤ، بما في ذلك حصول البلدان المصدرة والمستوردة على الموارد الضرورية مثل الإمكانيات العلمية والتقنية،
ز. الأخذ بعين الإعتبار أهمية أي عملية تحديد التكافؤ التي اضطلع بها البلد المستورد.

الخطوات التحضيرية للقيام بعملية تحديد التكافؤ

4. تتضمن الخطوات التحضيرية التي ينبغي أخذها بعين الاعتبار التالي:

أ) ينظر البلد المصدر في الفائدة الحاصلة وفي تبعات التكلفة / المورد لعملية تحديد التكافؤ مقارنة بالترتيبات الأخرى التي تحقق نفس النتائج،

ب) الأخذ في الحسبان، كلما تطلب الأمر ذلك، الاعتبارات المرتبطة بوضع الأولويات التي نصت عليها الفقرة 9 من القسم 5 " إعتبارات سابقة للدخول في مناقشات ثنائية أو متعددة الأطراف"، من الخطوط التوجيهية لبلورة اتفاقات تكافؤ متعلقة بنظم الرقابة على الصادرات والواردات الغذائية ومنحها شهادات المصادقة (CAC/GL 34-1999)،

ت) ما إذا كانت البلدان المصدرة والمستوردة قادرة على النفاذ إلى الموارد العلمية والتقنية الضرورية لمعرفة مدى التكافؤ، مع الاعتراف بضرورة دراسة اقتراح التكافؤ وتوثيقه جيدا،

ث) ينبغي على البلد المصدر والمستورد في مرحلة مبكرة من عملية تحديد التكافؤ أن تضعا، عند الاقتضاء، خطة تحتوي على الأهداف والنقاط البارزة والجداول الزمنية و/أو النتائج المنتظرة.

توجيهات حول القيام بعملية تحديد التكافؤ

تعريف نطاق عملية تحديد التكافؤ

5. ينبغي على البلد المصدر أن يحدد نطاق تحديد التكافؤ بشكل ملائم وذلك من خلال تحديد مجموعة التدابير الصحية والسلع الغذائية التي سيتم النظر فيها.

6. يجب على البلد المصدر أن يقرر ما هي تدابير البلد المستورد التي سيلبيها وما هي التدابير التي سيتم مكافأتها.

7. في بعض الحالات سيتضح أي من التدابير المعينة أو مجموعة التدابير التي ستخضع لعملية تحديد التكافؤ.

8. في بعض الحالات الأخرى يكون نطاق تحديد التكافؤ غير واضح وقد يساعد تصنيف التدابير الصحية كما وقع الإشارة إليه في الفقرتين 13 و14 من هذه الخطوط التوجيهية على تحديد نطاق تحديد التكافؤ. قد يساعد التصنيف بشكل خاص على تنظيم التدابير الصحية والقيام بمقارنتها جنبا إلى جنب، عند الاقتضاء، وتحديد أي من هذه التدابير ستكون موضوع عملية تحديد التكافؤ.

الخبرة والمعرفة والثقة

9. يتوسع القسم الموالي في تفسير المعلومات الواردة في الفقرة 10 إلى الفقرة 12 من هذه الخطوط التوجيهية كما يوفر إرشادات إضافية تتعلق بما يشكل الخبرة والمعرفة والثقة.

10. تتضمن الخبرة والمعرفة وثقة البلد المستورد في نظام تفتيش الغذاء ومنح شهادات المصادقة الخاصة بالبلد المصدر، سِجِلّ تجارة الغذاء بين البلدين وسوابقه في امتثال الأغذية لمتطلبات البلد المستورد، وخاصة المنتجات الغذائية المعنية بعملية تحديد التكافؤ. قد تتضمن الأمثلة الأخرى التي تشير إلى خبرة البلد المستورد ومعرفته وثقته ما يلي:

أ) المعرفة العامة بنظام الرقابة على الغذاء في البلد المصدر التي يمكن إثباتها، في جملة أمور أخرى، من خلال المقارنة جنبا إلى جنب،

ب) نتائج التدقيق/التفتيش/الفحوصات الميدانية التي قام بها البلد المستورد أو المصدر أو بلدان أخرى أو منظمات ثالثة أخرى معترف بها رسميا،

ت) المعرفة بتطبيق وتنفيذ البلد المصدر لمبادئ تحليل المخاطر في النظام الذي يعتمده للرقابة على الغذاء،

ث) تفتيش نقاط الدخول ونتائج التحاليل، بما في ذلك سجلات رفض الواردات والتنبيهات التي أرسلها البلد المستورد بالإضافة لتلك المرسلة من قبل شركاء تجاريين آخرين،

ج) الإتفاقات التي سبق وأن وقّعها البلد المستورد مع البلد المصدر، بما في ذلك اتفاقات التكافؤ،

ح) الاتفاقات الثنائية أو متعددة الأطراف حول الاعتراف بالتكافؤ التي قد وقعتها البلدان المصدر أو المستوردة مع بلدان أخرى،

خ) الانعكاس على نظم الرقابة على الغذاء كنتيجة للتغيرات التنظيمية / الهيكلية / الإدارية في السلطة (السلطات) المختصة في البلدان المصدرة،

د) خطط الطوارئ لاحتواء وتخفيف وطأة تأثيرات حالات الطوارئ في مجال السلامة الغذائية.

ذ) البيانات المتأتية من مراقبة الأمراض المنتقلة بواسطة الغذاء والمتصلة بالمنتج الغذائي،

ر) درجة استعمال القطاع الصناعي في البلد المصدر عمليات المراقبة المناسبة على عمليات التصنيع،

ز) ملائمة تشريعات البلد المصدر، وعند الاقتضاء، نظم مراقبة الجودة،

س) مستوى/طريقة الإشراف على نظام إنتاج الغذاء من طرف السلطة منح شهادات المصادقة في البلد المصدر،

ش) تقييم والاعتراف بنظم منح شهادات المصادقة الموجودة سابقا والتي أجراها أو أشرف عليها البلد المصدر،

ص) أي نظام معين معمول به للرقابة على الصادرات.

11. يمكن للبلد المستورد أن يستعمل مثل هذه الخبرة والمعرفة والثقة خلال أي مرحلة من مراحل عملية تحديد التكافؤ.

12. يمكن أن تساعد الخبرة والمعرفة والثقة في تسهيل الإلمام بالمعلومات التي وفرها البلد المصدر وبالتالي تقليص الموارد المطلوبة للتوصل إلى حكم حول تكافؤ التدابير المقترحة.

13. تشمل الحالات التي تكون فيها الخبرة والمعرفة والثقة ذات فائدة، ما يلي:

أ) أثناء اتخاذ القرار حول كيفية التعاطي مع طلب حكم حول التكافؤ،

ب) عند تحديد الأولويات، كلما تطلب الأمر ذلك (تجدر الإشارة إلى القسم 5 " إعتبارات سابقة للدخول في مناقشات ثنائية أو متعددة الأطراف"، من الخطوط التوجيهية لبلورة اتفاقات تكافؤ متعلقة بنظم الرقابة على الصادرات والواردات الغذائية ومنحها شهادات المصادقة (CAC/GL 34-1999))،

ت) عند توجيه عملية مقارنة التدابير الصحية ذات الصلة في البلد المصدر بتلك المعتمدة في البلد المستورد،

ث) عند تقليص عدد التدابير الصحية التي ستخضع لفحص دقيق،

ج) عند تقليص عدد القرائن العلمية المطلوبة لتحديد التكافؤ.

14. عند الاعتماد على التجربة والمعرفة والثقة لتحديد التكافؤ، تعتبر الشفافية ضرورية حتى يكون استعمال هذه المعلومة وتطبيقها واضحا لجميع الأطراف.

الأساس الموضوعي للمقارنة

15. يتوسع هذا القسم في تفسير المعلومات المقدمة في الفقرتين 15 و16 في هذه الخطوط التوجيهية كما يوفر إرشادا إضافيا يتعلق بما قد يشكل بلورة أساس موضوعي للمقارنة.

16. يمثل الأساس الموضوعي للمقارنة أداة قد تكون ذات طابع كمي و/أو نوعي. تعتبر المعلومة في الهامش 11 أسفله من هذه الخطوط التوجيهية مهمة بشكل خاص في تفسير هذه النقطة وفي توفير بعض الأمثلة المفيدة.

17. يمكن أن يوجد أكثر من أساس موضوعي للمقارنة بحسب نطاق عملية تحديد التكافؤ.

18. ينبغي على البلد المستورد، عند وضع الأساس (الأسس) الموضوعي (ة) للمقارنة، أن يجمع ويقيّم البيانات العلمية والمعلومات الأخرى[12] وأن يدخل في حوار مع البلد المصدر بحثا عن توافق بشأن الأساس (الأسس) الموضوعي(ة) للمقارنة. ينبغي أن تتضمن عملية وضع الأساس الموضوعي للمقارنة حسب الاقتضاء ما يلي:

أ. ضمان وجود بيانات كافية لتوفير دعائم صحيحة للنتائج،

ب. ضمان ملائمة البيانات ودقتها،

ج. استعمال عمليات تقييم المخاطر، إذا كانت متاحة،

د. وضمان معرفة كافية وخبرة تقنية للخبراء في المجال المطلوب.

المعلومات والوثائق التي تتضمنها مقترحات تقييم طلب تحديد التكافؤ

19. يوفر القسم الحالي إرشادا إضافيا حول المعلومات التي ينبغي أن يتضمنها مطلب بلد معين لتحديد التكافؤ.

20. ينبغي أن تقتصر المعلومات والوثائق التي يطلبها البلد المستورد على المعلومات الضرورية التي ترتبط بالهدف المحدد لعملية تحديد التكافؤ.

21. ينبغي تقديم طلبات للحصول على معلومات من البلد المستورد بطريقة منسقة.

[12] فيما يتعلق بنطاق الملحق الحالي، يقصد بعبارة "بيانات" بيانات كمية أو نوعية أو غيرها من المعلومات.

22. تقدم الفقرات 16– 20 من القسم 7 "العملية الاستشارية بشأن اتفاقات التكافؤ" من الخطوط التوجيهية لبلورة اتفاقات تكافؤ متعلقة بنظم الرقابة على الصادرات والواردات الغذائية ومنحها شهادات المصادقة (CAC/GL 34-1999) إرشادا، بالإضافة إلى نوع المعلومات التي يمكن أن تكون ضرورية في ملف المقترحات.

23. قبل إرسال ملف المقترح إلى البلد المستورد، ينبغي على البلد المصدر أن يتقدم بطلب رسمي لتحديد التكافؤ يتضمن تحديد المنتجات الغذائية أو مجموعة المنتجات الغذائية المعنية، وأن يقوم بالاتصالات المناسبة مع نظيره في البلد المستورد.

24. ينبغي أن يحدد ملف المقترح التدبير (التدابير) التي يرغب في تحديد تكافئها.

25. غالبا ما قد يتم تقديم الملف على مراحل. على سبيل المثال، يقدم البلد المصدر التدابير المعنية بعملية تحديد التكافؤ. يقدم البلد المستورد بعدها الأساس الموضوعي للمقارنة إذا تطلب الأمر ذلك.

26. بحسب طبيعة الأساس الموضوعي للمقارنة (أنظر القسم المتعلق بالأساس الموضوعية للمقارنة في هذا المرفق)، ينبغي على البلدان المستوردة أن توفر المعلومات والبيانات التالية:

أ) فيما يتعلق بالأساس الموضوعي للمقارنة ذي الطبيعة النوعية، ينبغي توفير مرجعيات متعلقة بالمعلومات العلمية الدقيقة. ينبغي أن يتضمن ملف المقترح أيضا تحليلا يحرره خبراء البلد المصدر في الموضوع المعني. ويفسر هذا التحليل كيف توصلوا إلى استنتاجهم الذي يفيد بأن تدابير البلد المصدر مكافئة لتدابير البلد المستورد.

ب) فيما يتعلق بالأساس الموضوعي للمقارنة ذو الطبيعة الكمية، ينبغي أن يتضمن الملف: البيانات المستخدمة لتقييم مكافئة التدبير، والمنهجية المعتمدة للحصول على البيانات، والمنهجية المعتمدة لتقييم البيانات بما في ذلك، كلما آقتضى الأمر ذلك، والنماذج المعتمدة لتقييم المخاطر والفرضيات وطبيعة ومدى عدم دقة الاستنتاجات. ينبغي أن يحتوي الملف أيضا على تحاليل مكتوبة تبين بكل وضوح كيف توصل البلد المصدر إلى النتيجة التي مفادها أن التدبير (التدابير) الذي (التي) يعتمده (ها) تكافؤ تدبير (تدابير) البلد المستورد.

تفاصيل حول الحكم على التكافؤ

27. تتوسع النقاط الموالية في تفسير القسمين 7 و8 من هذه الخطوط التوجيهية.

28. أثناء عملية الحكم على التكافؤ ينبغي على البلد المستورد أن يركز على التدابير أو مجموعة التدابير التي اتفق كل من البلد المصدر والمستورد لتكون موضوع تحديد التكافؤ.

29. بإمكان التواصل المستمر بين البلدان المصدرة والمستوردة أن يساعد، من ضمن أمور أخرى، في عملية الحكم في شأن التكافؤ بهدف توضيح النقاط التقنية والاستجابة عند الحاجة إلى معلومات إضافية.

30. يمكن للبلدان المستوردة أن تحكم بالتكافؤ بالاستناد إلى مراجعة البيانات والمعلومات لا غير. يمكن الاستعانة أيضا بخبراء مختصين في المجال المعني خاصة لمراجعة الاستنتاجات التي توصّل إليها البلد المصدر.

31. ينبغي على البلد المستورد أن يستشير البلد المصدر طوال عملية الحكم وفي أول فرصة إذا أشارت عملية التقييم الأولية إلى أن العملية من المرجح ألا تتكلل بالنجاح.

32. يمكن اتخاذ قرار إيجابي حول الحكم بالتكافؤ بالاعتماد على تقييم المعلومات المتاحة مع الأخذ بعين الاعتبار التجربة والمعرفة والثقة في أي مرحلة من مراحل عملية الحكم على التكافؤ، ومن ضمنها:

أ) عند الإتصال الأولي الذي يقوم به البلد المصدر،

ب) بعد مراجعة الملف المقدم من طرف البلد المستورد، بما في ذلك آراء الخبراء المختصين في المجال، كلما آقتضى الأمر ذلك،

ت) بعد التقييم المستند على أساس الموضوعي للمقارنة،

ث) بعد تقييم المعلومات المجمعة خلال الزيارات الميدانية التي قام بها البلد المستورد،

ج) بعد فض الإشكاليات العالقة.

33. ينبغي على البلد المستورد خلال مدة معقولة أن يوفر للبلد المصدر تقريرا مكتوبا يذكر فيه ما إذا تم التوصل إلى وجود التكافؤ من عدمه. في حال عدم وجود تكافؤ، ينبغي تقديم مبررات إلى البلد المصدر مع تضمينها في التقرير المكتوب بالإضافة إلى تقديم مقترحات حلول كلما أمكن ذلك.

إعتماد الزيارات الميدانية

34. بإمكان الزيارات الميدانية أن تكون ذات فائدة لتوضيح المعلومة المقدمة من قبل البلد المصدر بغية استكمال البلد المستورد لمراجعة الوثائق. يمكن أن تشمل الأسس المنطقية للزيارات الميدانية المتعلقة بتحديد التكافؤ:

أ) المساعدة على توضيح المعلومات المقدمة من طرف البلد المصدر والتي تتعلق بتدابيره الصحية الخاضعة لعملية تحديد التكافؤ،

ب) تجميع المعلومات الإضافية حول التدابير التي يقترحها البلد المصدر والتي قد يطلبها البلد المستورد لتقديم حكم حول التكافؤ،

ت) تحسين المعرفة والثقة في نظام الرقابة على الغذاء في البلد المستورد.

35. عند التحضير للزيارة الميدانية، ينبغي على البلدين المصدر والمستورد أن يأخذا بعين:

أ) وضع بروتوكول الزيارة الميدانية،

ب) اقتصار نطاق الزيارات الميدانية على المنتج الغذائي أو على مجموعة المنتجات الغذائية والتدابير الصحية ذات الصلة موضوع عملية تحديد التكافؤ.

توفير المساعدة التقنية

36. يتوسع القسم الموالي في تفسير الفقرة 7 (ص) من هذه الخطوط التوجيهية حول المبدأ المتعلق بالمساعدة التقنية، ويقدم إرشادات إضافية متعلقة بتوفير المساعدة التقنية. قد تحتاج البلدان المصدرة والمستوردة هذه المساعدة التقنية للقيام بعمليات تحديد التكافؤ.

37. يمكن للبلدان التي تنظر في احتياجها لمساعدة تقنية فيما يتعلق بتحديد التكافؤ أو البلدان التي تنظر في إمكانية تقديم هذه المساعدة، أن تأخذ التالي بعين الاعتبار:

أ. المساعدة على تقييم التدابير التي قد تخضع إلى تحديد التكافؤ،
ب. المساعدة على إعداد الوثائق، بما في ذلك ملف الطلب المقدم،
ج. المساعدة على القيام بعمليات تقييم المخاطر الضرورية،
د. المساعدة على تحليل البيانات،
ه. المساعدة على تقييم ما إذا كانت التدابير تستوفي الأساس الموضوعي للمقارنة المعلن عنه،
و. تبادل الخبرة التقنية بين البلدان المصدرة والمستوردة،
ز. والمساعدة على توفير برامج التدريب الملائمة.